المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة _ جامعة طنطا

بعنوان

تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ٢٠٢٠

بحث بعنوان

تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم تنمية الاقتصاديات النامية

إعداد

الباحثة

رشا عوني عبد الله العش

ماجستير في القانون العام

ومقيدة لدرجة الدكتوراه في قسم التشريعات الاقتصادية والمالية

بكلية الحقوق جامعة طنطا

الملخص:

يتناول هذا البحث دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم تنمية الاقتصاديات النامية من خلال بيان ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وآلياتها في تحقيق التنمية الاقتصادية بالدول النامية، حيث لقيت المشروعات الصغيرة تطوراً كبيراً واهتماماً بالغاً لدى العديد من المنظمات العالمية وكذلك الاقتصاديين، باعتبارها من أهم الوسائل التي تدفع إلى التطور الاقتصادي، لما تتميز به من قدرة فائقة نحو إتاحة المزيد من فرص العمل للشباب ومكافحة البطالة فضلاً عن احتياجها لتكاليف استثمارية منخفضة تتواكب مع إمكانيات وطموحات الدول النامية.

إلا أنه لوحظ أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تحديات ومعوقات تقف حائلاً أمام تنمية تلك المشروعات وتحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وهذه المعوقات كثيرة ومتعددة لكن يبقى نقص التمويل هو أصعب التحديات وأهم العقبات لنمو هذه المشروعات في الدول النامية، حيث أن نجاح وتقدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يحتاج لتمويل ميسر حسن يساعد على التنمية الاقتصادية المستدامة لهذه المشروعات، وتجاه هذه التحديات، فإنه يتطلب الكثير من الاقتراحات والحلول للعمل على إزالتها، وهذا ما تم عرضه في مضمون البحث.

وقد تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي القائم على وصف الظاهرة ثم القيام بتحليلها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

لقد خلصت الدراسة على عدد من الاستنتاجات، لعل من أهمها: أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر يمثل قطاعاً بالغ الأهمية في هيكل قطاع الصناعة، وصاحب أولوية كبيرة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأي دولة من دول العالم حالياً.

كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات، لعل من أبرزها: لابد من التنسيق والتكامل بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وإنشاء قاعدة بيانات موحدة ومتخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء بنوك صغيرة على غرار بنك الفقراء ببنجلادش (مصرف جرامين).

الكلمات المفتاحية:

المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التمويل الأصغر، التنمية الاقتصادية، الاستثمار.

Summary:

This research focuses on the role of small and medium enterprises (SMEs) in supporting the development of developing economies by explaining the nature of SMEs and their mechanisms in achieving economic development in developing countries, where SMEs have received great development and great interest in many international organizations and economists, as one of the most important means that lead to Economic development, due to its superior ability to provide more job opportunities for youth and combat unemployment, as well as its need for low investment costs to match with the capabilities and aspirations of developing countries.

However, it was noted that small, medium and micro enterprises (SMMEs) have challenges and obstacles that stand in the way of developing these enterprises and limit their ability to work and contribute to driving economic growth, and these obstacles are many and multiple, but lack of funding is the most important obstacles to the growth of these enterprises in developing countries, as the success and progress of SMEs requires good facilitated financing that helps in sustainable economic development of these enterprises, and towards these challenges, it requires a lot of suggestions and solutions to work to remove them, and this is what was presented in the content of the research.

The analytical descriptive method was used to describe the phenomenon and then analyzing it and finding appropriate solutions.

The study concluded on a number of conclusions, the most important are that the sector of SMMEs represents a very important sector in the structure of the industry sector, and has a high priority within the priorities of economic and social development in any country in the world currently.

The study also made a number of recommendations and the most important are: coordination and integration between government organizations and civil society organizations, and the establishment of a unified and specialized database for small and medium enterprises and the establishment of small banks similar to the bank of the poor in Bangladesh (Grameen Bank).

Key words:

Small and medium enterprises (SMEs), Microfinance, The economic development, Investment.

أولاً: المقدمة

إن تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة من القضايا المحورية في كافة دول العالم المتقدمة والنامية لما لها قدرة على توليد فرص عمل بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة وتساهم في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها كافة الدول العربية، ويحتل قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة مكانة متميزة في المرحلة المقبلة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، كما تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تنوع المشروعات الصناعية الصغيرة المغذية للصناعات الكبيرة وبالتالي تحظى المشروعات الصغيرة بمكانة هامة في أغلب الاقتصاديات المتقدمة منها والنامية على حد السواء وذلك بسبب ما تعانيه المشروعات الكبرى من كساد بسبب الأزمات العالمية والتي تستطيع المشروعات الصغيرة أن تتدخل ويكون لها الدور الفاعل في الاقتصاد بسبب قدرتها على التكييف السريع والنمو في ظل أدق الأزمات، كما تسهم المشروعات الصغيرة في زيادة الإنتاج القومي وتخفيض نسبة البطالة ورفع نسبة التشغيل في المجتمع وتنمية الموارد البشرية، لذا فهي تعد مكوناً فعالاً من مكونات هيكل الاقتصاد القومي

يعتبر الفقر أحد التحديات الأساسية التي تواجه حكومات الدول النامية، وتقوم معظم حكومات الدول النامية في الوقت الراهن بعدة إجراءات لمحاربة الفقر من خلال قنوات عديدة تتلخص في تقديم الدعم لهذه المشروعات، وقد تضافرت جهود المجتمع الدولي لمكافحة الفقر باعتباره هدفاً استراتيجياً يسعى الجميع إلى تحقيقه، حيث تصدر القضاء على الفقر قائمة الأهداف التنموية للألفية الثالثة بما يعكس تطلعات أمم العالم لحياة أفضل تنمية وتطويراً، وعلى ذلك أصبح الإقراض متناهي الصغر توجهاً دولياً سائداً حيث درجت المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال التنمية تضمينه سياساتها وبرامجها، نظراً لما ثبت عن هذا التوجه من كونه الأداة الأقوى والأكثر فاعلية لمكافحة الفقر.

يثير مفهوم المشروعات الصغيرة جدلاً كبيراً بين المهتمين بأمر هذه المشروعات ويرجع هذا الجدل إلى صعوبة وضع تعريف محدد يميز الصناعات صغيرة الحجم عن الصناعات كبيرة الحجم، كما ظهرت معوقات كثيرة أمام أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، وتتعدد وتتنوع هذه المعوقات فمنها معوقات تمويلية ومعوقات تسويقية لتسويق منتجات هذه المشروعات ومعوقات إدارية منذ مرحلة الحصول على الترخيص حتى مرحلة التشغيل، وعدم وجود ضمانات الائتمان الكافية وانعدام ثقافة العمل الحر بين شباب الخريجين.

ثانياً: مشكلة البحث

انطلاقاً من كل ما سبق فإنه يمكن تحديد مشكلة البحث في مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية وما هي آلياتها في تحقيق ذلك، وذلك من خلال عرض مفهوم وخصائص وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإلى أي مدى تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة الفقر،وما هي العقبات التي تواجهها وما هي التقنيات والوسائل اللازمة لتجاوز هذه العقبات.

ثالثاً: الدراسات السابقة

وفي هذه الجزئية نستعرض أهم الدراسات والأدبيات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي أفادت في معرفة وتوسيع أهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:-

(١) دراسة بعنوان "**دور الصناعات الصغيرة في تنمية الاقتصاديات النامية**" رسالة دكتوراه مقدمة من إيهاب رشدي مصطفى عبد المجيد، كلية الحقوق جامعة طنطا، ٢٠١٦.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية لاسيما بعد الانتشار الكبير لها عالمياً سواء في الاقتصاديات النامية أو المتقدمة، وذلك من خلال بيان مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وآلياتها في تنمية القدرة التنافسية للاقتصاديات المحلية ومعرفة المعوقات التي تواجهها واقتراح الحلول لإزالتها ومعرفة التجارب الدولية في هذا المجال.

(٢) دراسة بعنوان "**دور المشروعات الصغيرة في تخفيف حدة الفقر: دراسة ولاية القضارف_محلية القضارف للفترة ٢٠١٤_٢٠١٧م**" رسالة ماجستير مقدمة من أسماء حسن بابكر جبريل، كلية الدراسات العليا جامعة النيلين، ٢٠١٧م.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من الفقر بالنسبة للتمويل المقدم من مؤسسة القضارف للتمويل الأصغر، حيث أن الفقر من القضايا المهمة عالمياً وإنسانياً سواء للدول والمجتمعات، والسودان من الدول التي تعاني من هذه المشكلة.

(٣) دراسة بعنوان "**تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة**" مقدمة من د/ حاتم عبد المحسن أحمد، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠١٨.

هدفت هذه الدراسة إلى وصف أهم مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة ودورها في تنمية الاقتصاد المصري وتنمية هذه المؤسسات واستبيان الهيئات التي تقدم الدعم لهذه المشروعات والتنسيق فيما بينها لتحقيق الهدف المرجو من دعم هذه المشروعات.

(٤) دراسة صندوق النقد العربي بعنوان "**بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية_الوضع الراهن والتحديات**" أكتوبر ٢٠١٧.

يهدف هذا التقرير إلى استعراض نتائج الاستبيان بما يعكس الجوانب المختلفة لبيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الناتج وتوفير فرص العمل، الأطر التشريعية والمؤسسية، قضايا التمويل، مجال بناء القدرات، إلى جانب أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وآفاق الإصلاح.

(٥) دراسة بعنوان "**الجهاز المصرفي ودوره في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة**" إعداد عصام لطفي السيد، دار النهضة العربية، ٢٠١٥م.

تركز هذه الدراسة على المنظور الإداري لعمليات إدارة برامج الدعم الحكومي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على إدارة برامج الدعم المصرفي لهذه المشروعات في محاولة لوضع إطار

عملي عن كيفية إدارة هذه البرامج، والدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وكيف يمكن الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال مع تفادي السلبيات التي من الممكن أن تكون قد حدثت.

(٦) دراسة بعنوان "**سياسات الإقراض متناهي الصغر كأحد الآليات للحد من الفقر في مصر**" مقدمة من د/ أماني حسن يوسف، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، ٢٠١٦.

تتركز المشكلة البحثية لهذه الدراسة في التساؤل الرئيسي عن مدى ملائمة سياسات الإقراض متناهي الصغر كوسيلة للحد من الفقر في مصر بالنظر إلى ما تطرحه الأدبيات وما تفرزه التجارب الدولية.

(٧) دراسة بعنوان "**دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية لمصر**"

"The role of small and medium-sized enterprises in the industrial development of Egypt"

إعداد حسين عبد المطلب الأسرج، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، ٢٠١٣م.

يهدف هذا البحث لدراسة وتحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية لمصر، وذلك من خلال التعرف على أهم ملامح قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، ووضع المشروعات الصغيرة في الهيكل الصناعي المصري، وأهم العقبات التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، والتوصية بأهم السياسات الواجب إتباعها لتعزيز مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية لمصر.

(٨) دراسة بعنوان "الوصول إلى أشكال التمويل الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر" مقدمة من د/هالة حلمي السيد

"Access to finance…Forms of financing for SMEs in Egypt". First series 2009/2010.

تلقي هذه الدراسة الضوء على مشاكل الوصول إلى التمويل التي تتحدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعتمد على عدد من المقابلات الفردية التي أجريت على كل من العرض والطلب في تمويل المؤسسة.

إلى غير ذلك من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، ويتضح منها تنوعها واختلافها، والتي استخدمتها كمرجع وأساس في الدراسة الحالية.

رابعاً: أهداف البحث

واستناداً على طبيعة المشكلة التي يعالجها البحث فإن هناك هدف رئيسي للبحث وينبثق منه مجموعة من الأهداف الفرعية، والهدف الرئيسي للبحث يتمثل في (دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم اقتصاديات الدول النامية ومدى تأثيره لتحقيق الشمول المالي).

واستناداً على الهدف الرئيسي للبحث فإنه يمكن تحديد مجموعة من الأهداف الفرعية التي يمكن تحديدها كالأتي:-

* تشجيع المواطنين على الاستثمار وتحفيز التنافس بين مزودي الخدمات المالية لتقديم منتجات استثمارية تتناسب مع فئات المجتمع المختلفة.

* الحد من الفقر والبطالة.

* خلق بيئة مشجعة ومواتية لحصول الفئات الفقيرة على التمويل والخدمات المالية.

* تحسين مستويات المعيشة للأسر الفقيرة في المجتمع من خلال مدهم بعملية التمويل للمشروعات المجدية.

* زيادة تدفق الأموال وتعبئتها في قنوات الاستثمار المناسبة لزيادة نمو النشاط الاقتصاد.

خامساً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه وهو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكيف لها أن تؤثر في الاقتصاديات النامية لاسيما بعد الانتشار الكبير لها عالمياً، وذلك بسبب التغيرات الاقتصادية الحادثة في أواخر القرن العشرين وحتى الآن وانتشار البطالة، حيث أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على رفع نسبة التشغيل من المشروعات الكبيرة كما أنها تكون أكثر تكيفاً مع مشاكل الإنتاج وكذلك قلة تكلفة إنشائها بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة وغيره من الأسباب التي تبرز أهمية هذا البحث.

كما تكمن أهمية البحث في اهتمام الدول النامية أخيراً بالمشروعات الصغيرة ومحاولة حل جميع العقبات والمشكلات التي تواجهها والتغلب عليها لكي تستفيد من الدور الهام الذي لعبته في الاقتصاديات المتقدمة والاستفادة من التجارب الرائدة عالمياً لكي تكون هذه المشروعات قاطرة النمو للاقتصاديات النامية.

سادساً: فروض البحث

_ إن الاهتمام بتشجيع المشروعات الصغيرة في الاقتصاديات النامية أصبح ضرورة ملحة في ظل ما تعانيه هذه الاقتصاديات من كساد وبطالة وتضخم.

_ إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد أقوى السبل لخروج الاقتصاديات النامية من كبوتها وعثرتها وإجبار مقدمي الخدمات على الابتكار والإبداع وتحسين مستويات الكفاءة.

سابعاً: منهجية البحث

سيتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي القائم على وصف الظاهرة ثم القيام بتحليلها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

ثامناً: تقسيمات البحث

المبحث الأول: ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني:أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثالث: خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: آليات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاديات النامية.

الفرع الأول: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع نسبة التوظيف وتخفيف حدة الفقر وعلاج البطالة.

الفرع الثاني: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الابتكار وتحقيق التكامل الصناعي.

المبحث الثالث: العقبات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية.

الفرع الأول:معوقات تمويلية.**الفرع الثاني:** معوقات تسويقية.**الفرع الثالث:** معوقات معرفية وإدارية وقانونية.

المبحث الرابع:متطلبات تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول:متطلبات القيام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية.

الفرع الثاني:إنشاء مؤسسات مالية ومصرفية لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة.

المبحث الخامس: النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لقيت المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة تطوراً كبيراً واهتماماً بالغاً لدى العديد من المنظمات العالمية وكذلك الاقتصاديين باعتبارها من أهم الوسائل التي تدفع إلى التطور الاقتصادي لتميزها بسرعة إنشائها ودورها الفعال في التنمية الاقتصادية، فوفق تقديرات البنك الدولي فإن المنشآت الصغيرة تساهم بحوالي ٦٥% من إجمالي الدخل العالمي، والمنشآت الصغيرة هي اللبنة الأساسية التي من خلالها يحدث التراكم الرأسي للاقتصاد في أي دولة.[١]ومن هنا كان ضرورياً أن أتناول في هذه الجزئية موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث المفهوم والأهمية وخصائص هذه المشروعات وبالأخص في المجتمعات النامية والدول العربية وذلك كما يلي.

الفرع الأول

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

بات في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث هناك تعريفات ومفاهيم متعددة تعتمد على معايير مختلفة في التعريف، وذلك وفقاً للإمكانيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل دولة، حيث ما يعد في نظر دولة ما مشروع صغير لا يعد كذلك في دولة أخر، وعلى ذلك اختلف الباحثون في أنحاء العالم على تحديد مفهوم واضح للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب اختلاف مفهوم حجم المشروع من حيث عدد العمال الذين يعملون فيه، وقيمة رأس المال وكذلك قيمة حجم المبيعات لهذا المشروع.

وعلى الرغم من تعدد المفاهيم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في العالم ولا يوجد توصيف محدد وجامع وموحد في إطار معتمد عليه عالمياً ومحلياً، إلا أن هناك عدة اجتهادات في هذا الاتجاه نذكر منها ما يلي:-

* البنك الدولي يعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي تستخدم أقل من (٥٠) عاملاً في الدول النامية وأقل من (٥٠٠) عامل في الدول الصناعية المتقدمة.

* الاتحاد الأوروبي، عرف المشروع الصغير جداً بالمشروع الذي يعمل فيه أقل من (٩) عمال والمشروع الصغير بالمشروع الذي يعمل فيه (١٠-٩٩) عاملاً، أما المشروع المتوسط فهو الذي يعمل فيه (١٠٠-٤٩٩) عاملاً.

* وفي أمريكا، أعتبر المشروع الذي يعمل فيه أقل من (١٠) عمال بالمشروع الصغير جداً إلى جانب مجموعة من الخصائص حول الإيرادات والمبيعات ورأس المال.[٢]

كما نص القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ في مادته الأولى في جمهورية مصر العربية على:-

---

[١]) المعهد المصرفي المصري، المسابقة البحثية السابعة ٢٠١٦، بعنوان " دور الجهاز المصرفي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الرؤية المصرية ٢٠٣٠.

[٢]) مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، دور المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، إربد للبحوث والدراسات، جامعة إربد الأهلية، نوفمبر ٢٠٠٥، ص١٢٠.

* يقصد بالمنشأة الصغيرة كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً.

* في حين عرفت المادة الثانية من ذات القانون المنشأة المتناهية الصغر بأنها كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه. [٣]

ويستفاد من ذلك أن المشروعات المتوسطة بأنها كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويجاوز رأسمالها المدفوع مليون جنيه مصري.

وقد تباينت مواقف الدول العربية فيما يتعلق بموضوع تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لتباين المعايير المستخدمة،فتستخدم كل الدول أكثر من معيار في التعريف الواحد ولكنها تشترك معظمها في استخدام معياريهما عدد العمال وحجم المبيعات السنوية كمعيارين أساسيين في التفريق بين المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبرى إضافة لبعض المعايير الأخرى بالنسبة لبعض الدول وذلك كما يوضحه الجدول رقم (١). [٤]

ويتضح من الصعوبات التي تواجه الباحثين في تعريف دقيق وشامل لمفهوم المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، فإن أكثر الدراسات والبحوث اعتمدت على معيارين هما، معيار كمي(عدد العمال، حجم الإنتاج، رأس المال، المبيعات) ومعيار نوعي (ملكية المشروع، طبيعة الصناعة، مسؤولية إدارة المشروع).

ويتضح مما سبق أنه لا يوجد اتفاق على مفهوم موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الدول والمؤسسات العالمية نظراً لاختلاف معايير التصنيف المستخدمة وتعددها، واختلاف الظروف الاقتصادية والأهداف التنموية المختلفة لكل الدول.

---

[٣]) القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤.

[٤]) تقرير صندوق النقد العربي، بعنوان بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "الوضع الراهن والتحديات"، أكتوبر٢٠١٧، ص٥.

جدول(١): تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية

الدولة	فئة المشروع / المعيار	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة
الأردن	عدد العمال	–	٥–٢٠	٢١–١٠٠
	المبيعات (مليون دينار)	–	أقل من ١	من ١ إلى ٣
الكويت	عدد العمال	–	١–٤	٥–٥٠
	رأس المال (ألف دينار)	–	لا يزيد عن ٢٥٠	لا يزيد عن ٥٠٠
السعودية	عدد العمال	١–٥	٦–٤٩	٥٠–٢٤٩
	المبيعات (مليون ريال)	حتى ٣	من ٣ إلى ٤٠	من ٤٠إلى٢٠٠
الإمارات	عدد العمال	١–٥	٦–٥٠	٥١–٢٠٠
	المبيعات (مليون درهم)	أقل من ٢ للتجارة وأقل من ٣ للخدمات	من ٢ إلى ٥٠ للتجارة من ٣ إلى ٥٠	من ٥٠ إلى ٢٥٠ للتجارة والخدمات
فلسطين	عدد العمال	١–٤	٥–٩	١٠–١٩
	المبيعات (ألف دولار)	حتى ٢٠	من ٢٠ إلى ٢٠٠	من ٢٠٠ إلى٥٠٠
مصر	عدد العمال	أقل من ١٠	أقل من ٢٠٠	
	المبيعات (مليون جنيه)	أقل من ١	من ١ حتى ٥٠	من٥٠ حتى ٢٠٠
البحرين	عدد العمل	١–١٠	١١–٥٠ (حتى ١٠٠ للعقارات)	٥١–٢٥٠ (حتى ٤٠٠ للعقارات)
	رأس المال السنوي (دينار)	حتى ١٠٠ ألف	أكثر من ١٠٠ ألف وحتى مليون	أكثر من مليون وحتى ٥ مليون
تونس	عدد العمال	أقل من ٦	٦–٤٩	٥٠–١٩٩
	حجم الاستثمار	كل مؤسسة التي لا يتجاوز حجم استثمارها خمس عشرة مليون دينار أخذاً بالاعتبار استثمارات التوسعة.		
موريتانيا	عدد العمال	أقل من ١٠	١٠ عمال فما فوق	
	رأس المال (مليون أوقية)	–	من ٥٠ إلى ٢٠٠	
المغرب	المبيعات (مليون درهم)	أقل من ٣	من ٣ إلى ١٠	من ١٠ إلى ١٧٥
السودان	عدد العمال	–	من ١ إلى ١٠	من ١٠ إلى ٥٠

المصدر: صندوق النقد العربي ٢٠١٧، "نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

*يشمل التعريف المذكور قطاعي الخدمات والتجارة، وتشير هذه العلامة (–) إلى أن المعلومات غير متوفرة من خلال الاستبيان.

الفرع الثاني

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة في جميع دول العالم وخاصة الدول النامية، وتتجسد هذه الأهمية في إرساء ركائز التنمية، لما تتمتع به هذه المشروعات من انخفاض في التكلفة الاستثمارية، فضلاً عن قدرتها الفائقة في تخفيض البطالة، وذلك من خلال التوسع في سياسات التوظف والتشغيل لأعداد كبيرة من القوى العاملة بمستوياتها المهارية المختلفة،إلى جانب مساهمتها في زيادة الإنتاج ودعم الصادرات. [٥]

أظهرت تداعيات الأزمة المالية العالمية وتقلبات أسواق السلع الأساسية ضرورات ملحة لتبني الدول النامية إصلاحات اقتصادية وهيكلية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي ودعم النمو الشامل والمستدام، ويأتي قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مقدمة برامج الإصلاح، لقدرة هذا القطاع في دفع عجلة النمو وتوفير فرص العمل وتحقيق التكامل الصناعي، والتي تمثل أهم الأهداف التي تعمل الحكومات في الدول النامية على تحقيقها، في ضوء معدلات البطالة المرتفعة ومتطلبات تنويع الاقتصاديات ورفع معدلات نموها، كما يساهم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحوالي ٣٣% من الناتج المحلي الإجمالي، و٤٥% في التشغيل بالقطاع الرسمي في مجموعة دول الاقتصاديات الناشئة والنامية. [٦]

وتتعدد أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، حيث أجمع كافة الاقتصاديون من علماء ورجال أعمال أن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لها القدرة على توليد فرص عمل بتكلفة أقل من قرينتها من العمل في المشروعات الكبيرة خاصة في الدول النامية والتي ينتشر فيها الأمية والفقر وزيادة الكثافة السكانية، كما تظهر تلك المشروعات الفرص الضائعة والخفية لمن لهم القدرة على الابتكار والإبداع الجديد مما يؤدي إلى تطور الإنتاج، وتفعيل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على أرض الواقع تظهر قدرتها على تلبية احتياجات المواطن المستهلك بأقل الأسعار وتفتح مجال المنافسة الحرة والتوزيع على الأسواق الصغيرة المترامية في أطراف القرى والمدن والنجوع أي تعمل على التوزيع المكاني والجغرافي للسكان وربط القرى والمدن المتباعدة الأطراف بمحافظات الدولة، كما تعمل على رفع المستوى الاجتماعي والمعيشي للفئات الأكثر فقراً وبذلك تحد وتخفف من مشكلة الفقر المتفاقمة في الدول النامية، كما تؤدي إلى إحياء صناعات صغيرة من الاندثار والاختفاء كالحرف والصناعات اليدوية. وعلى ذلك تكمن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محاربة ظاهرة الاكتناز والادخار النقدي، حيث تدفع هذه المشروعات الأفراد بالدفع بمدخراتهم النقدية نحو الاستثمار في المشروعات. [٧]

---

[٥]) عصام لطفي السيد، الجهاز المصرفي ودوره في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص١.

[٦]) تقرير صندوق النقد العربي، بعنوان بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "الوضع الراهن والتحديات"، مرجع سابق، ص١.

[٧]) حاتم عبد المحسن أحمد، تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة "معالجة للمعوقات العملية"، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠١٨، ص٢٤.

كما أن تنامي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة، يشير إلى التحول البارز في اهتمام الدول النامية بهذا القطاع وازدياد قناعاتها بالدور الذي يلعبه هذا القطاع في زيادة القيمة المضافة وتنويع الهيكل الاقتصادي، وعلى سبيل المثال تقدر مساهمة هذه المشروعات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين ٢٣ و٨٠% في عدد من الدول العربية وهي مصر، وتونس، والأردن، والإمارات، والجزائر، والسعودية، والمغرب وعمان (كما يوضحه شكل (١)). [٨]

شكل(١): مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول العربية.

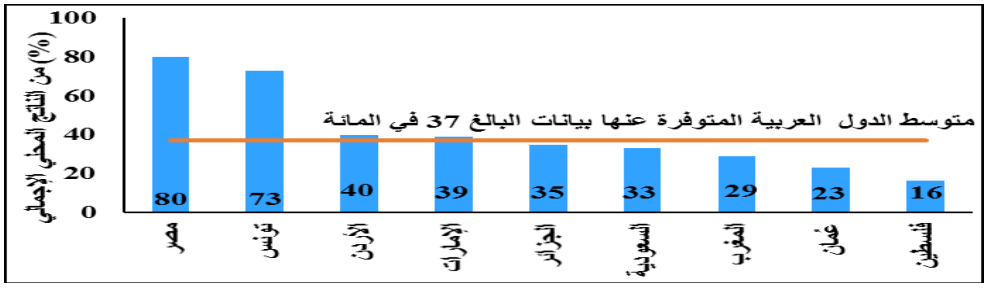

المصدر: قاعدة بيانات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية، ٢٠١٤.

كما تكمن أيضاً الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على الاستفادة من المواد الخام المتوفرة ومنتجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين كما أنها تتسم بسهولة التأسيس نظراً لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجياً متطوراً بالإضافة إلى قدرة هذه المشروعات على التكييف مع الأوضاع والظروف المحلية والاستفادة من مخلفات الصناعات الكبرى مما يخفض العبء على ميزانية الدولة. [٩]

كما أن ملكية هذه المشروعات هي ملكية فردية أو عائلية أو لعدد من الأفراد، أي أن الذي يشرف على إدارتها بشكل مباشر المالك شخصياً في أكثر الأحيان، وهذا يعني أن صاحب المشروع يحاول إرضاء الأيدي العاملة والزبائن وكسبهم. [١٠]

وعلى ذلك يكون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة، كما تعد محوراً إستراتيجياً في التنمية ومكوناً فعالاً من مكونات هيكل الاقتصاد القومي.

الفرع الثالث

خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

[٨] تقرير صندوق النقد العربي، بعنوان بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "الوضع الراهن والتحديات"، مرجع سابق، ص٣.

[٩] علي سالم أرميص، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والمميزات والمشاكل التي تعترضها، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، الجامعة الأسمرية الإسلامية زلتين، كليتي الآداب والعلوم، ٢٠٠٧، ص٢٢٨.

[١٠] مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، دور المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، مرجع سابق، ص١٢٣.

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الايجابي على الاقتصاد الوطني للدول من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وزيادة حجم المبيعات.

وعلى ذلك هناك مجموعة من الخصائص تتميز بها المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة لا توجد في المشروعات الكبرى وهي:-

أولاً: تشجيع الاستثمار

تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتساهم بفاعلية في ارتفاع العائد من الاستثمارات مع قصر المدة اللازمة للإنتاج بالإضافة إلى أنها تلعب دوراً هاماً بما تقدمه للأسواق من بضائع وخدمات لا تقدمها المشروعات الكبيرة. كما تتميز بقدرتها على استخدام رأس المال بصورة منتجة، حيث أن نسبة القيمة المضافة بها إلى الأصول الثابتة تعتبر أعلى من مثيلاتها في المشروعات الكبيرة. (١١)

كما تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسرعة دوران رأس المال وقلة فترة استرداده مما يقلل من مخاطر الاستثمار حيث أن كثرة المبيعات تؤدي إلى سرعة دوران رأس المال وتجميعه في أقل وقت ممكن، أي قلة المخاطر المالية عند تشغيلها مما يدفع الشباب على الإقبال عليها دون خوف أو قلق.

ثانياً: نمط الملكية الفردية

يغلب على المنشآت الصغيرة والمتوسطة طابع الملكية الفردية حيث يجمع المالك بين الملكية ووظائف الإدارة والتخطيط والرقابة والبيع والشراء والصيانة والحسابات في آن واحد، كما تعتمد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل الذاتي والمدخرات الفردية والأسرية والعائلية. (١٢)

ثالثاً: سهولة إنشائها

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسهولة إنشائها نسبياً نظراً لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجياً متطورة. فهي لا تتطلب أموالاً كبيرة لإنشائها والتمويل غالباً ما يكون محلياً، كما تعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية، أيضاً لا تتطلب استيرادها في جميع الأحيان ولا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات وتجهيزات بسيطة. (١٣)

رابعاً: المرونة والتأقلم

حيث تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والتأقلم مع المتغيرات التي قد تحدث مثلاً في حالة تقلب الأسواق، كما أنها تكون الأكثر استعداد للتواؤم والتوافق مع تغيرات السوق

---

١١) نيفين طلعت صادق، احتياجات المشروعات الصغيرة في مصر، جامعة عين شمس، مجلة القراءة والمعرفة، كلية التربية، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، يونيو ٢٠١٣، ص١٩٣.

١٢) حاتم عبد المحسن أحمد، تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة "معالجة للمعوقات العملية"، مرجع سابق،ص ٢٧.

١٣) مقال بعنوان "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية"، بقلم دكتور سرحان سليمان، مركز النيل للإعلام بكفر الشيخ، مايو ٢٠١٦، ص٤.

العالمي والذي يتطلب سرعة الاستجابة لمتغيرات السوق وحركة العرض والطلب بالإضافة إلى استخدامها آلات قابلة للتجزئة واستخدام مصانع صغيرة نسبياً.

وعلى ذلك تكون فرصة المشروعات الصغيرة في البقاء والنمو أكبر بكثير من فرص المشروعات الكبرى والمؤسسات ذات الهياكل الضخمة قليلة المرونة أمام متغيرات السوق.

خامساً: خلق فرص عمل

حيث أن المشروعات الصغيرة تستخدم فنون الإنتاج من النوع الأقل تطوراً والذي يستخدم في العادة الأيدي العاملة بشكل كثيف مما يترتب عليه المساهمة في حل البطالة في الدول النامية دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية.

سادساً: تدريب الكوادر

تعتبر المشروعات الصغيرة وسيلة للتعلم والتدريب في مجالات الاقتصاد المختلفة كإدارة العمل الحر مثل إدارة الورش وأساليب شراء المواد الخام وحفظ الدفاتر والتكاليف والتسويق إلى غير ذلك، أي أنها تعمل على تدريب وبناء طبقة قيادية في المجتمعات وزيادة كفاءتها وامتصاص فوائد الأموال المعطلة والمدخرات والعمل على تشغيلها وتدوير رؤوس الأموال، وبالتالي ارتفاع المستوى المهاري للعمالة المشتغلة بها نظراً للتخصص الدقيق لها. [١٤]

سابعاً: استخدام الموارد

تساعد المشروعات الصغيرة على استغلال الموارد العاطلة وذلك باستخدامها المدخرات القليلة والخامات المحلية المتوفرة في المجتمع لإقامة هذه المشروعات بدلاً من جعل هذه الأموال معطلة وعرضه للإنفاق غير الضروري كما تعتمد المشروعات الصغيرة بصفة عامة على استخدام المواد الخام وتصنيعها.

كما أنها تؤدي إلى اكتشاف مصادر جديدة للمواد تتسم بميزة تنافسية من حيث النقل والتكلفة والجودة، وذلك بسبب طبيعتها الإبتكارية التي تدفع أصحاب المشروعات إلى اكتشاف مصادر جديدة للموارد وذلك لتحسين الوضع في منشآتهم في كافة مجالات الأعمال. [١٥]

إلى غير ذلك من الخصائص التي تميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المشروعات الكبيرة، والتي تجعلها تلعب دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية لاسيما لدى الكثير من السياسات الاقتصادية والمؤسسات الدولية المعنية والمهنية بشؤون التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

المبحث الثاني

آليات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاديات النامية

---

[١٤]) نيفين طلعت صادق، احتياجات المشروعات الصغيرة في مصر، مرجع سابق، ص١٩٤.

[١٥]) المعهد المصرفي المصري، المسابقة البحثية السابعة ٢٠١٦، بعنوان " دور الجهاز المصرفي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الرؤية المصرية ٢٠٣٠، مرجع سابق.

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي للاقتصاديات الدول النامية لما تتميز به من قدرة فائقة نحو إتاحة المزيد من فرص العمل للشباب ومكافحة البطالة، فضلاً عن احتياجها لتكاليف استثمارية منخفضة تتواكب مع إمكانات وطموحات الدول النامية لتحقيق خطط وبرامج التنمية الاقتصادية. وبالتالي بات من الضروري الاهتمام بتوفير البيئة المواتية متضمنة دعم وتطوير أداء تلك المشروعات كآلية فاعلة في منظومة التنمية المستدامة. [١٦]

فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة تمثل الأغلبية العظمى في أغلب اقتصاديات دول العالم، كما تساهم هذه المنشآت مساهمة فاعلة في دخول الدول. ووفق تقديرات البنك الدولي فإن المنشآت الصغيرة تساهم بحوالي ٦٥% من إجمالي الدخل العالمي، والمنشآت الصغيرة هي اللبنة الأساسية التي من خلالها يحدث التراكم الرأسي للاقتصاد في أي دولة، وهو المنبع الوفير للإبداع والتجديد وضخ الابتكارات الجديدة للسوق. [١٧]

ومن ذلك سوف تتناول هذه الجزئية آليات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاديات النامية، وذلك من خلال إبراز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع نسبة التوظيف وتخفيف حدة الفقر وعلاج البطالة وتشجيع الابتكار وتحقيق التكامل الصناعي وذلك على النحو التالي.

الفرع الأول

دور المشروعات الصغيرة في رفع نسبة التوظيف وتخفيف حدة الفقر وعلاج البطالة

إن العالم اليوم مهدد بالفقر والبطالة والاضطراب الاجتماعي لإهمال شرائح كبيرة وكثيرة من الناس، وعدم حصولهم على فرصة للعمل والحياة. فلعل المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الملاذ للإنسان للعمل والحصول على لقمة العيش والكرامة الإنسانية، وهي عودة لتقسيم العمل الإنساني، الذي يعمل فيه الإنسان من أجل إشباع حاجاته، وفي ذات الوقت لا يشعر بالاغتراب أو الانفصال الذي دائماً يشير إليه علماء الاجتماع في الغرب مثل دور كايم وماكس فيبر وكارل ماركس، أي يتحول الإنسان إلى ترس في آلة، أو رقم في حاسوب، يمكن الاستغناء عنه في أي لحظة دون أي تفكير في إنسانيته أو أولاده أو أسرته. [١٨]

كما أظهرت تداعيات الأزمة المالية العالمية وتقلبات أسواق السلع الأساسية ضرورات ملحة لتبني الدول النامية إصلاحات اقتصادية وهيكلية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي ودعم النمو الشامل والمستدام. وتأتي الجهود المعنية بتطوير وتهيئة البيئة المواتية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مقدمة برامج الإصلاح، لقدرة هذا القطاع في دفع عجلة النمو وتوفير فرص العمل، التي تمثل أهم الأهداف التي تعمل الحكومات في الدول النامية على تحقيقها.

---

[16])Egyptian Banking institute, SME Unit publications (First series 2009/2010), "Access to finance, forms of financing for SMEs in Egypt"P3.

[١٧]) صلاح الدين حسن السيسي، إستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" ودور القطاع المصرفي، مركز الجزاء الدوليين للتدريب والبحوث والدراسات العلمية-ويكتك، إبريل ٢٠١٩، ص١٣٢.

[١٨]) عليالهاديالحوات،المشروعاتالصغيرةوالمتوسطةأدواتللمشاركةفيالتنمية،اللجنةالوطنيةالعمانيةللتربيةوالثقافةوالعلوم، ٢٠٠٧،ص٥٠.

إن المشروعات الصغيرة وسيلة هامة وفعالة في خلق قاعدة عريضة من فرص العمل، وبتكلفة رأسمالية منخفضة، حيث أثبتت أن متوسط تكلفة فرصة العمل من الاستثمارات في الصناعات الصغيرة تقل ثلاث مرات عن متوسط تكلفة فرصة العمل في الصناعات الكبرى. وأن الاستثمارات المطلوبة لتشغيل عامل في الصناعات الكبرى توظف ثلاثة عمال في الصناعات الصغيرة.

وبسبب سهولة إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة أدى إلى انتشارها في الريف والاعتماد على موارده وخاماته المحلية وتنميته وتحويله من مجرد أراضي زراعية إلى وحدات منتجة ومصدرة لفائض إنتاجها، وبالتالي الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر، مما يؤدي أيضاً بدوره إلى خلق فرص عمل لسكان الريف والذين يشكلون نسبة لا يستهان بها من السكان، للعمل في هذا القطاع بالقرب منهم دون التكبد بتكاليف الهجرة من الريف إلى الحضر.

كما أن المشروعات الصغيرة والأنشطة الحرفية لها قدرة أكبر وأسهل على توفير فرص عمل أكثر بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة، ويؤكد ذلك أن المؤسسات الصغيرة تمثل حوالي ٩٠% من إجمالي عدد المؤسسات في الدول الصناعية المتقدمة وتوفير حوالي ٤٠% من إجمالي فرص العمل،وفي الدول النامية فإن ما تقدمه المشروعات الصغيرة من فرص عمل يتراوح بين ٦٠-٨٠%.[١٩]

كما يلعب قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في زيادة القيمة المضافة وتنويع الهيكل الاقتصادي، ويشكل مصدراً رئيسياً لخلق فرص العمل في العديد من الدول. تقدر مساهمته بحوالي ٣٣% من الناتج المحلي الإجمالي، و٤٥% في التشغيل بالقطاع الرسمي في مجموعة دول الاقتصاديات الناشئة والنامية. وينتظر من ذلك أن تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً في تخفيف حدة الفقر والبطالة في الدول النامية خلال السنوات المقبلة، ذلك لقدرتها العالية في خلق فرص العمل، حيث تساهم في خلق ٤ من بين كل ٥ فرص عمل جديدة في القطاع الرسمي. [٢٠]

ونظراً للدور المتعاظم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ازداد اهتمام الدول العربية بها في الآونة الأخيرة وأصبحت تحتل أولوية في برنامج الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي في العديد من هذه الدول. يأتي هذا الاهتمام في ظل تنامي عدد المنشآت في عدد كبير من الدول العربية وارتفاع مساهمتها في الإنتاج وخفض البطالة. وتشكل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المنشآت العاملة في القطاع الرسمي في عدد من الدول العربية حيث تقدر نسبتها من إجمالي عدد المنشآت ما بين ٩٠ و٩٩ %.[٢١]

ومن ذلك تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في رفع نسبة التوظيف ودفع حركة التنمية ودمج الكثير من الشرائح الاجتماعية فيها سواء بالعمل أو الاستفادة من عوائدها

---

[١٩]) ناهد علي عدس، مستقبل الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية الاقتصاد القومي، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٥.

[20]) The World Bank, international finance corporation 2013, "small and medium enterprise finance: New findings, Trends and G20/global partnership for financial inclusion progress.

[٢١]) تقرير صندوق النقد العربي، بعنوان بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "الوضع الراهن والتحديات"، مرجع سابق، ص٢.

وثمارها، ومن ذلك علاج مشكلة البطالة المتفاقمة في الدول النامية مما يؤدي بدوره إلى تخفيف حدة الفقر، وذلك لكونها تتخصص في أنشطة متنوعة لا تقوم بها المشروعات الكبرى بأقل تكلفة بالإضافة إلى انتشارها بين كافة فئات المجتمع من الطبقة الفقيرة والمتوسطة، كما تساعد في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات في الدول الفقيرة النامية بتقليل حجم الواردات وتوفير العملات الصعبة ونحن في ظروفنا الاقتصادية الحالية في أمس الحاجة إلى زيادة الإنتاج بكافة صوره.

الفرع الثاني

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الابتكار وتحقيق التكامل الصناعي

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لديها الفرص في أن تعمل في كافة المجالات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية، وتراعي تلك المشروعات الموارد والقدرات المتاحة في إقليم الدولة الذي تنشئ فيه، كما أنها تراعي الأيديولوجية السائدة في البلاد وثقافة الشعوب ومدى كفاءة اقتصادها السائد.

كما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر شبه مسيطرة على القطاع الاستراتيجي الذي يقدم الخدمات للمشروعات، والذي يشتمل على الخدمات المعلوماتية ومعالجة المعلومات والبحث والتطوير والتسويق وتنظيم المشروعات وتنمية الموارد البشرية، كما أصبحت المشروعات الصناعية الكبيرة تعتمد بدرجة كبيرة على المشروعات الصغيرة في هذه المجالات. وبسبب تزايد هذا الاعتماد اكتسبت المشروعات الصغيرة مزيداً من الأهمية والمكانة داخل السوق لاسيما مع تنامي اهتمامها بمعرفة وإتقان الأساليب التكنولوجية الجديدة، وانعكاس ذلك على معدل النمو السنوي لهذه الخدمات المعتمدة على المعرفة ووصل إلى ١٠% في السنوات الأخيرة. [٢٢]

أثبتت بعض الدراسات أن تصنف من ٣٠ إلى ٦٠% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها مشروعات ابتكارية بكل ما يحمله مصطلح الابتكار من معنى، وفي المتوسط يعتبر عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك خدمات البحث والتطوير أقل من مثيلتها من المشروعات الكبيرة، ولكنها قد تكون أكثر عدداً من هذه الأخيرة فيما يتعلق بقدرتها على الابتكار في أمور أخرى مثل خلق أو تعديل منتجات أو خدمات تتلاءم مع الظروف الجديدة للطلب داخل السوق أو تبني أساليب تنظيمية جديدة لتحسين الإنتاجية أو تطبيق تكنولوجيا جديدة لزيادة حجم المبيعات، ومن بين المشروعات الصغيرة التي تتسم بارتفاع معدل نموها هناك مجموعة من المشروعات الإبتكارية تصنف على أنها من ضمن ٥-١٠% من المشروعات ذات أعلى معدل للنمو. [٢٣]

---

[٢٢]) مريم رؤوف فرح، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: قوة محلية وتحرك عالمي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، يونيو ٢٠٠٤،ص١٦٢،ص١٦٣.

[٢٣]) مريم رؤوف فرح، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: قوة محلية وتحرك عالمي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، يونيو ٢٠٠٤،ص١٦٢،ص١٦٣.

ومن ذلك فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تعمل على تشجيع الاعتماد على الذات ونمو روح التجديد والابتكار والإبداع، فالاختراع كما يقال دائما هو وليد الحاجة، أي أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمعات تتوافر فيها روح الريادة وحب العمل الحر وتواجد مجموعة من رجال الأعمال أصحاب المواهب الإدارية الخاصة من ذوي الاستعداد للمخاطر وتبني الأفكار الجديدة الإبتكارية وفهم آليات التنافس في السوق العالمي. فاليابان استطاعت أن تحقق معجزة في مختلف المجالات وذلك من خلال الاعتماد على المشروعات الصغيرة. [٢٤]

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليست مرحلة انتقالية من مراحل التنمية الصناعية أو حلقة من حلقات التقدم في هذه التنمية وكذلك ليست حلقة وسطى بين الأنشطة الحرفية والصناعات الكبرى. ولكن يجب النظر إليها على أنها صناعة لها كل مقومات واشتراطات الصناعة من حيث النظم والأساليب والمعرفة الفنية والالتزام بدقة وتماثل المنتج النهائي ولكن يكون ذلك في حجم يتسم بالانخفاض النسبي للعمالة ورأس المال والإنتاج وحجم ومدى تقدم التكنولوجيا والنظم الإدارية وبالتالي تكون مهيأة للانتقال إلى حجم أكبر إذا ما توافر لها الاستمرارية والنمو نتيجة قدرتها على تقديم منتج قادر على المنافسة في الأسواق وعلى سد حاجة المستهلكين. ومن ذلك فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على التكامل والتنسيق مع المشروعات الكبيرة. [٢٥]

فبقدر ما يحتاج أي مجتمع إلى مؤسسات اقتصادية كبرى فهو أيضاً في حاجة إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة تعمل في مستوى القاعدة السكانية وتعمل في إطار التجمعات السكانية الصغيرة في الأحياء والقرى والمناطق البعيدة، وبالتالي تعمل على دعم التوازن الإقليمي وتطوير النسيج التنموي من خلال المساهمة الهامة التي تقدمها هذه المؤسسات عن طريق المناولة وخدمة الصناعة والإنتاج والخدمات.

ويتضح من ذلك أن للصناعات الصغيرة دور بارز كصناعة مغذية للصناعات الكبيرة والمتوسطة، حيث تعمل على مؤازرة قطاع الإنتاج في جهوده الرامية إلى تعزيز قدرته التنافسية خاصة عبر التكفل بالأعمال الثانوية والخدمات المساعدة (المناولة أو التعاقد من الباطن) والشراكة مع المؤسسات الكبرى في إطار الاتجاهات الجديدة نحو تقسيم العمل. ويرتبط هذا الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضرورة نمو الاقتصاد التعاوني والتعاون من خلال مؤسسات وآليات واضحة وسهلة الإجراءات، وأمام حركة العولمة اليوم فلابد من التوفيق بين متطلبات التحرير الاقتصادي والمرتكز على مبادئ النمو الاقتصادي والجدوى وسياسة اجتماعية قوامها التضامن والتعاون والمشاركة ورعاية الفئات الضعيفة والأقل حظاً وتمكينها من الانتفاع من نتائج النمو وحمايتها من الفقر والتهميش الاجتماعي وهكذا فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كما يرى الكثير الأمل والحلول والمعالجات لهذه الأوضاع الاجتماعية التي ترتبت على التغيرات الاقتصادية

---

[٢٤]) المعهد المصرفي المصري، المسابقة البحثية السابعة ٢٠١٦، بعنوان " دور الجهاز المصرفي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الرؤية المصرية ٢٠٣٠، مرجع سابق.

[٢٥]) ناهد علي عدس، مستقبل الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية الاقتصاد القومي، مرجع سابق،ص٤.

والعالمية وإعادة الهيكلة في العالم، وانعكاساتها على الاقتصاديات الوطنية وخاصة في البلاد النامية، كما أن المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة هي إحدى الحلول أمام نمو وهيمنة الشركات المتعددة الجنسية وسيطرتها على اقتصاديات العالم وخاصة في البلاد النامية. [٢٦]

ويتضح بعد استعراض آليات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاديات الدول النامية، أن قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة هو النمط الأكثر ملائمة لإحداث التنمية المستدامة في الدول النامية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، باعتبارها أهم أدوات التصدي للآثار الاجتماعية السلبية والتي تأتي في مقدمتها مشكلة البطالة.

المبحث الثالث

العقبات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية

وبناء على ما تقدم فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتسم بقدرتها على مواجهة تغيرات السوق الفجائية بشكل أسرع من مثيلاتها ذات الحجم الكبير، فهي تتمتع بقدرتها على التكيف وفقاً لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود. كما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر أصبحت القلب النابض لمجابهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث عجزت كافة الدول سواء المتقدمة أو النامية نحو مجابهة مشكلة البطالة وعجز الجهاز الحكومي نحو تشغيل وتعيين كافة الخريجين، لذلك احتلت تلك المشروعات أهمية بالغة لحل مشكلة البطالة خاصة في أمريكا واليابان وإيطاليا والهند وماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورا. [٢٧] إلا أنه لوحظ أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تحديات ومعوقات تقف حائلاً أمام تنمية تلك المشروعات وتحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

تتعدد وتتنوع المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية، فمنها ما يتعلق بالتمويل ومنها ما يتعلق بالتسويق ومنها ما يتعلق بالنواحي الفنية مثل المعوقات المعرفية والإدارية والقانونية إلى غير ذلك من المعوقات التي تحد من قدرة هذه المشروعات في دعم التنمية الاقتصادية، وعلى ذلك سوف تتناول هذه الجزئية أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي المعوقات التمويلية والمعوقات التسويقية والمعوقات المعرفية والإدارية والقانونية وذلك على النحو التالي

الفرع الأول

المعوقات التمويلية

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ينظر إليها عادة على أنها قوة ديناميكية للنمو الاقتصادي المستمر وخلق فرص العمل في البلدان النامية، ومن وجهة نظر اجتماعية، توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر رزق لشريحة كبيرة ومتنامية من السكان. وعلى سبيل المثال فهناك في مصر حوالي ٢,٥ مليون مشروع صغير ومتوسط يمثل نسبة ٧٥% من إجمالي القوى العاملة المستخدمة و٩٩% من مؤسسات القطاع الخاص غير الزراعي. وعلى الرغم من هذه الأهمية، فإنها

---

[٢٦]) علي الهادي الحوات، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أدوات للمشاركة في التنمية، مرجع سابق،ص٥٠.

[٢٧]) حاتم عبد المحسن أحمد، تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة "معالجة للمعوقات العملية"، مرجع سابق، ص٥٣.

لا تزال تواجه العديد من المشاكل، ولاسيما الحصول على التمويل الذي يمثل تحدياً نموذجياً في البلدان النامية حيث أبلغ ٧٠% من البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن وجود فجوة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بنسبة ٣٠% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. لذلك فإن تقليص الفجوة التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية من شأنه أن يزيد من حافز إنشاء تلك المشروعات بالإضافة إلى ذلك فإن تحسين فرص الحصول على التمويل لتلك المشروعات مهم بشكل كبير في تعزيز روح المبادرة والابتكار. (٢٨)

تعتبر عملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من أهم عوامل نجاحها، لافتقار شباب الخريجين وأصحاب هذه المشروعات للسيولة النقدية والمدخرات الذاتية، كما أن الكثير من اقتراحات المشروعات المبتكرة والأفكار الجديدة تتوقف لعدم الحصول على التمويل المناسب، حيث يشكل التمويل حجر الأساس في قيام ونجاح واستمرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فبدون التمويل المالي لن ينجح أي مشروع وخاصة في المراحل الأولية. وتعاني المشروعات الصغيرة بصفة خاصة من قصور مصادر التمويل اللازمة لتأسيسها وتشغيلها بشروط تتناسب مع قدرتها ووضعها، فضلاً عن عدم وجود جهة معينة تتولى ضمان مخاطر الائتمان الموجهة لهذه المشروعات بالذات.

إن التمويل من أهم مقومات نجاح المشروع في الاستمرار في سوق العمل، من أجل تمويل دورة العمل والتغلب على مشاكل تحصيل الإيرادات وأيضاً من أجل التوسع في مجال العمل أو دخول أسواق جديدة، وهكذا فإن التمويل هو من الصعوبات التي تهدد قيام المشروعات الصغيرة وكذلك من الصعوبات التي قد تؤدي إلى فشل قيام هذه المشروعات فيما بعد. (٢٩)

وعلى ذلك يمكن تلخيص المعوقات والتحديات التمويلية التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية فيما يلي١- أن أغلب أصحاب المشروعات الصغيرة يقفون عاجزين أمام ما يطلب منهم من ضمانات مقابل القروض التي يحصلون عليها من قبل البنوك والمؤسسات المالية وفي الأغلب الأعم أن أصحاب المشروعات الصغيرة لا يملكون دفاتر وحسابات منتظمة أي عدم تقديم قوائم مالية ومعلومات مالية بصورة تتقبلها المؤسسات المالية وكذلك زيادة الأعباء الإدارية للبنوك نتيجة تعاملها مع أصحاب المشروعات الصغيرة وانخفاض العائد المحقق من تحصيل هذه القروض وفوائدها. (٣٠)

---

[28] (Hala Elsaid, Mahmoud Al-saidand chahir zaki (Without Date), "Small and medium enterprises landscape in Egypt: New facts from anew dataset. Working paper.

[٢٩]) نيفين طلعت صادق، احتياجات المشروعات الصغيرة في مصر، مرجع سابق، ص١٩٦.

[٣٠]) إيهاب رشدي مصطفى عبد المجيد، دور الصناعات الصغيرة في تنمية الاقتصادات النامية، رسالة دكتوراه، مقدمة لكلية الحقوق جامعة طنطا، قسم التشريعات الاقتصادية، ٢٠١٦، ص١٨٣.

٢- الارتفاع النسبي لمعدلات الفائدة في القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة وتمسك مؤسسات الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بكثير من الضمانات واللوائح لارتفاع مخاطر الإقراض لهذه الفئة مما يرهق أصحاب المشروعات الصغيرة. [٣١]

٣- تعتمد هذه المشروعات في أغلب الأحيان على التمويل الذاتي أو العائلي وبالتالي فهي تعمل في حدود الإمكانيات المالية المحدودة المتاحة لها بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التأسيس الأولية، وعدم الإقبال من رأس المال الأجنبي على الاستثمار في مجال المنشآت الصغيرة، وكذلك ضعف المعلومات المتعلقة بالتعاملات البنكية والخدمات التمويلية التي يقدمها القطاع المصرفي والمالي لهذه المشروعات في الدول النامية.

٤- نظراً لأن الكيانات القانونية لهذه المؤسسات تكون في الغالب مؤسسات فردية فإنه يصعب عليها زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم في الأسواق المالية أو إصدار سندات للإقراض. كما أن التمويل المتاح في الأحيان لهذه المؤسسات يعتبر غير مناسب لاحتياجاتها التمويلية نظراً لانخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته. [٣٢]

٥- انخفاض حجم رأس مال المشروعات الصغيرة والمتوسطة واعتمادها بدرجة كبيرة على مواردها الذاتية أو مصادر خاصة في تمويل النشاط سواء في مرحلة التأسيس أو مرحلة التشغيل، مما يحد من قدرتها على الإنفاق الاستثماري وشراء السلع الرأسمالية مقارنة بالمشروعات الكبيرة، وكذلك صعوبة استجابتها للمعايير المطلوبة للتمويل وارتباطها بأنماط ملكية يغلب عليها الطابع الفردي أو العائلي أو شركات الأشخاص. [٣٣]

وعلى ذلك يأتي التمويل في مقدمة المشكلات والمعوقات التي تواجهها المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، لأن التمويل لهذه المشروعات مرتبط بشكل أساسي بمؤسسات مالية متخصصة وبنوك تجارية، علماً أن هذه المؤسسات والبنوك تهتم بتمويل المشروعات الكبيرة أكثر من المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، بسبب انخفاض المخاطر في المشروعات الكبيرة وسهولة التعامل معها، يضاف إلى ذلك قدرتها على توفير الضمانات المالية. وعلى الرغم من التسهيلات التي تقدمها المؤسسات المالية بشكل عام والبنوك التجارية بشكل خاص إلى المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لا تزال تفرض شروطاً ائتمانية على قروضها، يعجز أكثر الأحيان عنها القائمون على هذه المشاريع لعدم شمول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة بقوانين وامتيازات تشجيع الاستثمار في أغلب الدول النامية، مثل الحوافز والتسهيلات المالية والإعفاءات من الضرائب والرسوم وغيرها قياساً بالمشاريع الكبيرة، وهذا يعني زيادة تكاليف الإنتاج وانخفاض الأرباح. [٣٤]

وبالتالي يعد تحسين الوصول إلى التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة مهماً للغاية في تشجيع تنظيم المشاريع والابتكار وكذلك تحسين حالة الاقتصاد الوطني. وتعتبر

---

[٣١]) حاتم عبد المحسن أحمد، تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة "معالجة للمعوقات العملية"، مرجع سابق، ص٥٩.

[٣٢]) علي سالم أرميص، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والمميزات والمشاكل التي تعترضها، مرجع سابق، ص٢٣٤.

[٣٣]) التقرير السنوي لصندوق النقد العربي٢٠١٨، ص١٥.

[٣٤]) مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، دور المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، مرجع سابق، ص١٤٨.

قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الوصول بسهولة أكبر إلى وسائل التمويل المناسبة والكافية عقبة رئيسية تواجه العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة، فمثل هذا التمويل مطلوب للإبلاغ عن النمو وزيادة دعم أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أن البنوك الكبرى أصبحت أكثر نفوراً من المخاطر تجاه الشركات الصغيرة والمتوسطة، خاصة بسبب فكرة واسعة النطاق مفادها أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مزيف وأن حلها يتطلب تكاليف معاملات عالية مما يجعلها أقل ربحية من قطاع الشركات. [٣٥]

الفرع الثاني

المعوقات التسويقية

ليس التسويق مجرد إعلان في جريدة أو في وسيلة إعلانية مرئية أو مسموعة أو بيع المنتج أو السلعة ولكن التسويق فن من الفنون العصرية الذي يقوم على معرفة مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى إشباع وإرضاء حاجات المتعاملين وبالتالي زيادة الربحية والتوسع والإنتشار والوصول إلى الأسواق المتباعدة ووصول السلعة للمستهلكين في الوقت المناسب.

والمقصود بالمعوقات التسويقية هو فشل الصناعات الصغيرة في الدخول إلى الأسواق سواء المحلية منها أو الأجنبية بمعنى أنه لن يستطيع المصنف تصريف منتجاته وذلك سيعرضه لخطر التوقف عن العمل وذلك له أكبر الأثر على المستوى المحلي وكذلك خارجياً على مستوى نقص الصادرات وبالتالي قلة الوارد من النقد الأجنبي وما يستتبع ذلك من الركود والبطالة. [٣٦]

تعتبر القدرة على التسويق هي من أهم أسرار النجاح التي تحققها مشروعات دون غيرها وهي السبيل الوحيد لاستمرار دورة العمل خاصة في ظل الأسواق العالمية المفتوحة للمنافسة عبر الحدود الجغرافية، وتختلف المعوقات التسويقية باختلاف نوع المشروع وطبيعة النشاط الذي يمارسه.

إن الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تكون غير قادرة على منافسة المشروعات الصناعية الكبرى، سواء فيما يتعلق بتصرف منتجاتها أو توفير احتياجاتها من الموارد المالية والمواد الخام والأيدي العاملة الماهرة. [٣٧]

ومن ذلك فإن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة يعتريها الكثير من الصعوبات في مجال التسويق وذلك على النحو التالي:

١- ضعف المساعدات الفنية المقدمة للمشروعات الصغيرة، خاصة في مجالات اكتساب المهارات ومقاومات العمل لأصحاب هذه المشروعات أو العاملين بها، يضاف إلى ذلك عدم تأهيل هذه المشروعات لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية.

٢- البعد المكاني لمواقع المشروعات الصغيرة في المدن الصناعية الجديدة الغير مكتملة الخدمات نسبياً عن أسواقها مما يرفع تكلفة شراء المدخلات وبيع المنتجات.

---

[35])Egyptian Banking institute, SME Unit publications (First series 2009/2010), "Access to finance, forms of financing for SMEs in Egypt".

[٣٦]) إيهاب رشدي مصطفى عبد المجيد، دور الصناعات الصغيرة في تنمية الاقتصادات النامية، مرجع سابق، ص١٩٥.

[٣٧]) صفوت عبد السلام عوض الله، دور الصناعات الصغيرة في تحقيق التصنيع والتنمية في مصر، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، يناير ١٩٩٥، ص٣٣٨.

٣- تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد أو المحاكاة.

٤- انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها لتوفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين.

٥- التواجد الفردي للمشروع الصناعي الصغير وتولي مهمة التسويق فردياً وعدم وجود صفة جماعية للتسويق.

٦- عدم القدرة على المنافسة والدخول في المناقصات الحكومية وانتشار ظاهرة السلع المغشوشة التي تسئ إلى سمعة الإنتاج المحلي.

٧- مشاكل ارتفاع تكاليف النقل والتوزيع والتعبئة بالمقارنة بالمشروعات الكبرى.

ومما يجدر الإشارة إليه في هذه الجزئية أن الدول الصناعية المتقدمة تعمل على تصدير الغالبية العظمى من منتجات الصناعات الصغيرة والاستفادة من عملية تحرير التجارة الدولية، على العكس في البلدان النامية حيث لم تستطيع الصناعات الصغيرة من الوقوف بقوة في الأسواق الدولية وذلك لعدم الاستخدام للتكنولوجية الحديثة وعدم الاهتمام بالتعبئة والتغليف، وهذا الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الصمود أمام المنتج المحلي من الشركات الكبرى وأيضاً أمام المنتج المنافس الوارد من الخارج.

الفرع الثالث

المعوقات المعرفية والإدارية والقانونية

أولاً: المعوقات المعرفية

تواجه الصناعات الصغيرة في الاقتصاديات النامية، معوقات الاقتصاد الجديد أو الاقتصاد المعرفي، وهو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وفيه المعلومات وتكنولوجياتها هي التي تحدد وتشكل أساليب إنتاج وفرص التسويق. والأمر يعني التحول من عصر الصناعة إلى عصر الاقتصاد القائم على المعرفة. [٣٨]

كما أن انتشار ظاهرة الأمية في الدول النامية يؤدي إلى تدني معدلات التنمية البشرية، والتي تعوق تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة حيث أنها تؤدي إلى خلق بيئة عمل غير صحيحة وغير قادرة على إدارة أي مشروع صغير أو متناهي الصغر لعدم معرفتهم بأصول العمل والتنمية الإدارية السليمة. كما أن الواقع العملي في الدول النامية يفرق بين الطبيب والمهندس والمحامي وصاحب المركز الأدبي ودونهما من فئات المجتمع وذلك شيء ملموس في مجتمعاتنا، مما أدى إلى عزوف الشباب الجامعي عن العمل الحر ويلهث وراء الوظيفة الحكومية أو العمل

[٣٨]) إيهاب رشدي مصطفى عبد المجيد، دور الصناعات الصغيرة في تنمية الاقتصادات النامية، مرجع سابق، ص٢١٩.

النقابي أو المركز الأدبي أو أن يجلس في بيته بدون عمل، لذلك ننادي بنشر ثقافة العمل الحر وتكريم أصحاب الحرف والمهن والمزارعين الكادحين. [٣٩]

كما تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية عدة معوقات معرفية تتمثل في: [٤٠]

١- نقص المعلومات والإحصاءات المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الدول النامية فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة ولوائح العمل والتأمينات الاجتماعية وغير ذلك من المعلومات والبيانات والإحصاءات اللازمة لتسير أعمالها على الوجه المستهدف. وكذلك عدم وجود شبكة معلومات متخصصة تساعد تلك المشروعات في تعريفها عن احتياجات المستهلكين.

٢- عدم وجود معلومات كافية عن المصادر المناسبة لاستيراد المواد الخام وهو من المعلومات المتغيرة والتي تحتاج لجهة متخصصة تتمتع بالثقة لكي تساعد المشروعات.

٣- نقص أنظمة التدريب المهني والتعليمي مما يؤدي إلى وجود نقص في العمالة الماهرة.

٤- استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطوراً عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعد على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية.

إذن لكي تتقدم الصناعات الصغيرة في الدول النامية لابد من الأخذ باقتصاد المعرفة وناصية التكنولوجيا ولابد من الاستفادة من الدول المتقدمة التي سبقتها في هذا المجال مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والسويد حيث وصل دور الصناعات المعرفية في عملية النمو والاستثمار وتحديث الصناعة بها ما بين (٥٠-٦٠%) من مدخلات كافة النواتج الصناعية والتكنولوجية. ولقد ازدادت الصناعة المبنية على المعلومات في معظم الدول المتقدمة إلى مجمل الصناعة وتراوحت هذه الزيادة لتصل إلى ٣٧% في اليابان، ٣٩% في الولايات المتحدة الأمريكية، ٤٣% في أيرلندا، ٣٢% في المملكة المتحدة. [٤١]

ثانياً: المعوقات الإدارية

إن أهمية الدعم الإرشادي للمشروع خاصة في بداياته الأولى يفوق قيمة تمويله أهمية، حيث أن الكثير من المشروعات تتمثل العقبات الأساسية أمامها ليس في إيجاد التمويل ولكن في تحقيق الهدف من المشروع، كما أن المعوقات الإدارية تكون أحياناً هي السبب في كون المشروع الصغير لا يجد طريقة للبدء والانطلاق في سوق العمل والمنافسة مع المشروعات المماثلة.

---

[٣٩]) حاتم عبد المحسن أحمد، تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة "معالجة للمعوقات العملية"، مرجع سابق، ص٥٣.

[٤٠]) نيفين طلعت صادق، إحتياجات المشروعات الصغيرة في مصر، مرجع سابق، ص١٩٩.

[٤١]) إيهاب رشدي مصطفى عبد المجيد، دور الصناعات الصغيرة في تنمية الاقتصادات النامية، مرجع سابق، ص٢٢٣.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعتريها الكثير من المعوقات ولكن من أهمها نقص الخبرات في الإدارة وذلك لأنها في الأغلب الأعم لا يوجد انفصال في الإدارة عن الملكية ولا يوجد بها إدارة مختصة ومدربة جيداً بل هي تعاني من الضعف الإداري وعدم الكفاءة.

ويفتقر الشباب والسيدات في الدول النامية إلى علم الإدارة أو الخبرة الإدارية المكتسبة من الحياة العملية ومن هذه المعوقات الإدارية: [٤٢]

١- عدم إمساك دفاتر أو سجلات محاسبية ولو بسيطة.

٢- انخفاض المستوى التكنولوجي خاصة فئات الأميين وكبار السن الذين تجاوزوا سن الأربعين.

٣- انعدام ثقافة الريادة والعمل الحر.

٤- عدم وجود مؤسسات ذات خبرة تمنح الشباب الخبرة الإدارية والفنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما تعاني معظم المشروعات الصغيرة من عدم معرفة القائمين عليها بقواعد وأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة، وكذلك افتقار معظم المشروعات الصغيرة للهيكل التنظيمي السليم، والذي يؤدي في بعض الأحيان إلى خلق الكثير من المشاكل مثل عدم القدرة على الفصل بين الإدارة والملكية، وعدم الربط بين السلطة والمسؤولية.

ومن المعوقات الإدارية أيضاً، عدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة حيث يسود في إدارة هذه المؤسسات نمط المدير المالك الذي يجمع بين وظائف الإدارة والتمويل والتسويق وغيرها، بالإضافة إلى عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في مجال ترتيب الوظائف والمحاسبة والاقتصاد وغيرها، وعدم وجود تنظيم إداري واضح المعالم لسير العمل في أقسام وإدارات المنشأة. [٤٣]

ومن جانب أخر، هناك ضعف في القدرات الداخلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعامل مع المحيط الخارجي، خاصة فيما يتعلق بتكوين التحالفات والشراكات مع المنشآت الكبرى فضلاً عن الصعوبات التي تواجهها تلك المشروعات لتلبية شروط القروض، خاصة من حيث الضمانات والالتزام بشفافية المعلومات والاحتفاظ بسجلات مالية منتظمة ومدققة. وعلى ذلك فإن من أبرز التحديات التي لا زالت تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول، عدم توافر أو ضعف الأطر التنظيمية الداعمة لطبيعة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مراحل نموها المختلفة. [٤٤]

ثالثاً: المعوقات القانونية

---

[٤٢]) حاتم عبد المحسن أحمد، تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة "معالجة للمعوقات العملية"، مرجع سابق، ص٥٥.

[٤٣]) علي سالم أرميص، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والمميزات والمشاكل التي تعترضها، مرجع سابق، ص٢٣٦.

[٤٤]) تقرير صندوق النقد العربي، بعنوان بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "الوضع الراهن والتحديات"، مرجع سابق، ص٣٣.

من الجدير بالذكر أن المعوقات القانونية التي تواجه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك حسب التشريعات والتنظيمات الداخلية لكل دولة على حدا، فعلى سبيل المثال يلزم قانون الضرائب الجديد في مصر كافة الوحدات الاقتصادية بمعايير المحاسبة المصرية كأساس للمحاسبة، كما يلزم بأن تلجأ هذه الوحدات إلى مكتب للمحاسبة وهو ما يعد عبء على المشروعات الصغيرة من حيث التكلفة.

في الواقع العملي توجد معوقات قانونية متعددة تعترض نجاح واستقرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية ومنها استخراج التراخيص والإدارة الضريبية وإدارة تفتيش التمويل والتأمينات الاجتماعية واختلاف المعاملة للمشروعات في الحي الواحد أو المدينة الواحدة أو القرية الواحدة حسب مقدرة التعامل مع موظفي الأحياء المحلية. [٤٥]

ومن المعوقات القانونية أيضاً والتي تعوق عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عدم وضوح ونقص الشفافية وتعدد القوانين المنظمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تؤدي بدورها إلى تضارب الإجراءات التنظيمية المتعلقة بإنشاء وإدارة تلك المشروعات، بالإضافة إلى فجائية القرارات واللوائح التي تصدرها الجهات المعنية وكذلك تداخل الاختصاصات بين الأجهزة الحكومية وتداخل قوانين الحكومة المركزية والمحلية وضعف التنسيق بين الوحدات الحكومية المتعاملة مع المشروعات الصغيرة في الدول النامية يعد من أبرز المعوقات القانونية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وبناء على ذلك قد لوحظ أن المنشآت الصغيرة في كثير من الدول النامية تعمل في الخفاء تجنباً هذه المعوقات القانونية من دفع الضرائب والتأمينات والكهرباء والمياه مما أدى إلى انتشار الاقتصاد الأسود أو الخفي تخلصاً من الأعباء المالية والقانونية المفروضة عليهم، وعلى ذلك فمن مصلحة الدولة التخفيف من هذه المعوقات القانونية لانضمام هذه المشروعات في الاقتصاد الرسمي أو تشجيع قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة عامة.

المبحث الرابع

متطلبات تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة

إن المرحلة المقبلة سوف تشهد احتلال قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتوفير فرص العمل الجادة والمنتجة للشباب في السنوات المقبلة، ومن أجل هذا فقد أقامت الدول هيئات ومؤسسات، وصناديق، وقطاعات خاصة في البنوك لهذا الغرض، كما يساهم المجتمع المدني من خلال الجمعيات والمؤسسات الأهلية غير الهادفة للربح في هذا الدور. [٤٦]

وبالاستعراض السابق لمعوقات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في الدول النامية، نلاحظ أن هذه المعوقات قد تكون إما داخلية تتصل بكل مشروع على حدا وتكون

---

[٤٥]) حاتم عبد المحسن أحمد، تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة "معالجة للمعوقات العملية"، مرجع سابق، ص٥٦.

[٤٦]) عصام لطفي السيد، الجهاز المصرفي ودوره في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص٩٢.

ناجمة في أغلب الأحيان عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمشروع وإما خارجية مرتبطة بمناخ النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه.

وتجاه هذه التحديات والمعوقات التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة في الدول النامية، فإن ذلك يتطلب الكثير من الاقتراحات والحلول للعمل على إزالتها، وهذا ما سيتم عرضه على النحو التالي.

الفرع الأول

متطلبات القيام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية

إن بيئة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية في حاجة ماسة وملحة إلى مزيد من الجهود كي تستطيع أن تحقق النقلة النوعية المطلوبة في للاقتصاد في الدول النامية والقضاء على مشكلة الفقر.

وعلى ذلك هناك عدة متطلبات لقيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في الدول النامية وهي:

– إنشاء هيئة قومية مستقلة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ومكافحة البطالة وتكون لها ميزانيتها الخاصة بعيداً عن الحكومة وذلك على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك العمل على نشر ثقافة العمل الحر (الذي يعتمد على آليات السوق وتحريره من التدخل الحكومي) لدى الشباب في المدارس والمعاهد الفنية والتجارية والجامعات وتقرير مادة نظرية في كل مرحلة تعليمية توضح مفهوم العمل الحر وأهميته وكيفية إدارته وإنشاء هيئة مستقلة للإشراف على هذه المشروعات يكون من مهامها نشر ثقافة العمل الحر وبث المعرفة لدى الشباب بأن المشروع الصغير في بدايته يعتمد على التمويل البسيط والخبرة والصبر والاستمرار. [٤٧]

– إنشاء مؤسسات تتبنى المشروعات الريادية مثل حاضنات الأعمال والتي تقوم بتقديم الاستشارات الاقتصادية والمتمثلة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الريادية بأسعار رمزية، ومن ثم مخاطبة الجهات التمويلية المختصة للحصول على التمويل اللازم لهذه المشروعات. [٤٨]

– سن القوانين والتشريعات التي تساعد القطاع الخاص والمستثمرين على اقتحام سوق رأس المال المخاطر.

وفي هذا السياق فقد صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ في شأن تنمية المنشآت الصغيرة، وترى بعض الدراسات أن أهم مميزات هذا القانون هي: [٤٩]

(١) تيسير الحصول على التراخيص والموافقات المختلفة في مكان واحد.

---

[٤٧]) حاتم عبد المحسن أحمد، تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة "معالجة للمعوقات العملية"، مرجع سابق، ص٧٦.

[٤٨]) المعهد المصرفي المصري، المسابقة البحثية السابعة ٢٠١٦، بعنوان " دور الجهاز المصرفي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الرؤية المصرية ٢٠٣٠، مرجع سابق.

[٤٩]) فرج عبد الفتاح فرج، مشكلات التمويل في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع التطبيق على التجربة المصرية، الملتقى الدولي الأول، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، ٢٠٠٦، ص٥٠٨،٥٠٧.

(٢) إلزام المحليات (المحافظات) بإنشاء صندوق في كل محافظة بقرار من السيد المحافظ ليتولى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقام في دائرة المحافظة.

(٣) إمكانية حصول المشروعات الصغيرة على الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات بأسعار رمزية تعادل تكلفة إنشاء المرافق الأساسية (وذلك في حدود ١٠% من الأراضي المملوكة للدولة).

(٤) إلزام الجهات الحكومية بشراء ١٠% من إجمالي مشترواتها من المشروعات الصغيرة، الأمر الذي يمكن أن يوفر السيولة النقدية اللازمة لهذه المشروعات.

(٥) تيسير عملية التأمين ضد الأخطار على هذه المشروعات.

وعلى ذلك ننادي القائمين على الأمر لتنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتفعيل نصوص هذا القانون حتى لا نجعله مجرد حبر على ورق.

– تبني أفكار الرياديين والمخترعين ودعمهم مادياً أي تمويل مراكز الأبحاث والحاضنات وحدائق الأعمال وكافة المؤسسات الأخرى التي تهتم بالمشروعات الريادية، كذلك تقديم بعض أنواع الدعم الغير مباشر لهذه المشروعات، مثل الحوافز الضريبية التي تحفز المستثمرين للمشاركة في المشروعات الريادية.

– ضرورة وجود قاعدة بيانات متكاملة حول الأنشطة المطلوبة وطبيعتها والتوزيع الجغرافي المطلوب مع مراعاة خصوصية الأداء لكل نشاط ولكل منطقة، والعمل على تحقيق التواصل بين المؤسسات والشركات الكبيرة والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لتعزيز فرص التعاون والتكامل بينهم كشركاء، والاستعانة بتعليم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير الخبرات والمؤسسات التي تسهل تعلم هذه المهارات من أجل توفير فرص عمل للشباب في هذا المجال حيث أن ثورة المعلومات الجديدة مازالت تلعب دوراً هاماً في انتشار المعرفة ودعم التعاون من خلال شبكات الإنترنت لخلق وعي جديد بقدرات الشباب للاهتمام بالتعليم والتدريب لمتطلبات سوق العمل. (٥٠)

ومن خلال توفير هذه المتطلبات، تزيد القدرة الاستثمارية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة وتحقق النجاح والربح والتوسع بما يحقق بالضرورة التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

ومن ذلك نجد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج الكثير من الاهتمام ومختلف أنواع الرعاية والدعم لكي تتحول الأفكار والإبداعات إلى مشروعات منتجة تدر دخل على أصحابها وتتيح فرص العمل، كما لا تقل أهمية الدعم والرعاية في مرحلة لاحقة على قيام المشروعات عن طوال عمل هذه المشروعات وذلك لكي تستطيع الاستمرار ومواجهة صعوبات التسويق والتمويل والمنافسة في ظل الأسواق المفتوحة.

الفرع الثاني

إنشاء مؤسسة مالية ومصرفية لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة

---

٥٠) نها ممدوح مصطفى الهرميل، عوامل نجاح المشروعات متناهية الصغر من منظور تنظيم المجتمع: دراسة مطبقة على وحدة أول طنطا للتضامن الاجتماعي، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، يناير ٢٠١٤، ص٨٠٥.

للجهاز المصرفي دوره الهام كوسيط مالي يسعى لتعبئة المدخرات بأشكالها المختلفة والعمل على توظيفها وفق ضوابط ومعايير معينة في إطار السياسة الاقتصادية العامة للمجتمع وبما يحقق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية. وإلى جانب وظيفة الوساطة المالية للجهاز المصرفي فإنه يلعب دوراً إنمائياً هاماً من خلال وظيفته التنموية في خدمة قضايا التنمية والتقدم وهو ما يستتبع بالضرورة أن يكون له وظيفة اجتماعية داخل بيئته التي ينشط فيها ويستمد منها ودائعه ويوجه إليها استثماراته وتوظيفاته المالية المختلفة.[٥١] مما يكون له دور إيجابي في تنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على حل مشكلات تمويل هذه المشروعات.

يعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة والمؤثرة في الاقتصاديات الحديثة، ويسهم في تكوين القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد. لكن هذا الدور يختلف من دولة إلى أخرى بحسب مدى تطور وحداثة القطاع المصرفي وكفاءة دوره، وعمق الارتباط بينه وبين الاقتصاد الحقيقي، لذلك فإن غالبية الدول النامية، ومن ضمنها مصر، تعتمد اعتماداً مباشراً على الجهاز المصرفي في تمويل التنمية، وتوفير السيولة اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة. وتأتي أهمية مؤسسات الوساطة المالية، وعلى رأسها المصارف، انطلاقاً مما تتصف به الدول النامية عموماً من ارتفاع ظاهرة الاكتناز لعدة أسباب أهمها ضعف الثقافة المصرفية، والعادات والتقاليد والاتجاهات الدينية، والخوف وعدم الاستقرار الأمني والتقلبات السياسية والاقتصادية. [٥٢]

وفي دراسة إحصائية قام بها إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك الدولي عن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، أظهرت أن حصة القروض المقدمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قرابة ٨% من مجموع القروض المقدمة من القطاع المصرفي العربي، وان المصارف الحكومية تلعب دوراً مساوياً تقريباً للمصارف المملوكة من القطاع الخاص، اذ بلغ متوسط هذه النسبة ٩% من مجمل القروض الممنوحة من المصارف الحكومية، كذلك نسبة الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من مجمل الإقراض تتفاوت على نحو كبير بين القطاعات المصرفية العربية منذ بداية التحولات في المنطقة العربية. [٥٣]

إذا نظرنا إلى أصحاب المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر في الدول النامية نجد أنهم ذات ثقافة متواضعة ومتدنية خاصة المنشآت متناهية الصغر (كأصحاب الحرف ومن يكتسبون قوتهم اليومي بالجهد والشقاء) فإنهم يمثلون طائفة كبيرة من الشعب ويحتاجون لمؤسسات مصرفية ومالية بسيطة تتواضع لمعاملة الفقراء ثقافياً ومادياً حيث أن المؤسسات الكبيرة لديها موظفين إعتادو على معاملة فئة معينة من المجتمع يصعب عليهم التعامل مع الفقراء ولا يحسنوا معاملتهم، مما يصي تلك الفئة من الفقراء عدم الارتياح لشعورهم بعدم الرغبة فيهم أو يتم إساءة معاملتهم فيعزفون عن التردد على المؤسسات المالية الكبيرة، وعليه فلابد من إنشاء مؤسسات مالية متواضعة لتتعامل مع مستواهم الفكري والثقافي والمجتمعي.

وعليه فيجب أن يكون إنشاء مؤسسات التمويل الأصغر هدفها اجتماعي وهو خدمة الجمهور وليست مؤسسات تسعى لتحقيق أقصى الأرباح وهدفها تنظيم نجاع المشروعات الصغيرة ومتناهية

---

[٥١]) أحمد غنيم، صناعة قرارات الإئتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، ٢٠٠٢، ص٥.

[٥٢]) صلاح الدين حسن السيسي، إستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" ودور القطاع المصرفي، مرجع سابق، ص١٢٩.

[٥٣]) د/ صلاح الدين الامام، د/ صادق الشمري، د/ إحسان صادق راشد، الشمول المالي والميزة التنافسية، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،٢٠٢٠، ص٧٣.

الصغر والتواضع مع معاملاتها المالية وليست تعظيم الربحية وتكون خاضعة للإشراف الحكومي والجهاز المصرفي في الدولة والرقابة المالية. [٥٤]

فكلما تواجدت آليات وصناديق تمويلية تتلاءم مع احتياجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوافرت حوافز التمويل مرتفع المخاطر كلما زادت عدد المصانع المنتجة والموجهة للتصدير. وكذلك توفير القروض الميسرة الموجهة للبحث والتطوير التي تتفق عليها الشركات الصناعية لتطوير منتجاتها (قروض طويلة الأجل ومنخفضة الفائدة). [٥٥]

وخير دليل على ذلك نجاح فكرة بنك الفقراء ببنجلادش (بنك جرامين) الذي أنشائه البروفسير محمود يونس أستاذ الاقتصاد السابق في جامعة شيتايونج، حيث قدم البنك المذكور في بنجلادش الدعم الفني قبل الدعم المالي.

ومن خلال دراسة منهجية مصرف جرامين، تم التأكيد على أن هذا المصرف يتميز بالبساطة وعدم التعقيد في الإجراءات وسهولة الوصول إليه وأمانته في التمويل ووضوح رؤيته. وتتلخص الخصائص الأساسية التي يقوم عليها مصرف جرامين في: [٥٦]

* التركيز الشديد على الفقراء وحدهم، والأولوية للنساء الريفيات الفقيرات.

* شروط وإجراءات قروض ملائمة تسمح للفقراء بممارسة أعمال مُدِرة للدخل.

* نظام تمويل المجموعات التي تتكون من ٥ أفراد من نفس النساء– مسؤولية تضامنية– كل ٦ مجموعات تكون مركز واحد.

* نظام تمويل بدون ضمانات خارج ضمانات المجموعة.

* التدريب لمدة أسبوع أو أسبوعين لأعضاء المجموعة، كما يتم تدريب طاقم العاملين على الإدارة العملية الصارمة.

وعلى غرار ذلك أصدر البنك المركزي المصري قرار رقم ٢٤٠٨/٢٠٠٨ بجلسته المنعقدة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بإطلاق مبادرته لتشجيع البنوك على منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما ألزم البنك المركزي البنوك بتخصيص نسبة تبلغ ٢٠% من إجمالي المحفظة التمويلية الإجمالية لكل بنك، تقدم كتمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال أربع سنوات من إطلاقه للمبادرة، كما اعتمد البنك المركزي سعر عائدي تنافسي لا يتعدى ٥% سنوياً على القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. [٥٧] وعلى الرغم من هذه المبادرة ودورها في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها مجرد حبر على ورق حيث أن بعض البنوك الحكومية والخاصة رفضت منح الكثير من المواطنين قروض ميسرة وطالب بعض البنوك وجود مشروع قائم بالفعل بالإضافة لمطالبة الشباب بأوراق ومستندات يصعب توفيرها في وقت قصير.

وتحت هذه الاعتبارات فدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر هو دعم للمشروع التنموي ككل، ولهذا يتطلب التكفل عاجلاً بما يلي: [٥٨]

---

[٥٤]) حاتم عبد المحسن أحمد، تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة "معالجة للمعوقات العملية"، مرجع سابق، ص١٠٩.

[٥٥]) إيهاب رشدي مصطفى عبد المجيد، دور الصناعات الصغيرة في تنمية الاقتصادات النامية، مرجع سابق.

[٥٦]) د/ أمانيحسنيوسف،سياساتالإقراضمتناهيالصغركأحدالآلياتللحدمنالفقرفيمصر،المنظمةالعربيةللتنميةالإدارية،جامعةالدولالعربية،أطروحاتالدكتوراه، ٢٠١٦،ص١٤٧.

[٥٧]) صلاح الدين حسن السيسي، إستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" ودور القطاع المصرفي، مرجع سابق، ص١٣٠.

[٥٨]) خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان، دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الأول، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، ٢٠٠٦، ص٤١٢.

* إنشاء بنك معلومات يقوي العلاقة الثنائية، مما يسمح بتخفيض المخاطر تجاهها.
* ابتكار منتجات مصرفية جديدة.
* إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
* تقديم مزايا وحوافز لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل أدائها ورفع عددها.
* إنشاء ميكانزمات وتنظيمات ووسائل تمويلية حديثة تستجيب لاحتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنها، الائتمان الإيجاري، صناديق ضمان ومنح القروض والهبات للمتخرجين الجدد، شركات مالية من نوع مخاطر رأس المال (وهي شركات لتوظيف رؤوس الأموال بتحمل المخاطر)، تخفيف العبء الضريبي أو إلغائها على البنوك نتيجة العمليات المرتبطة بالودائع وتشجيع الادخار لزيادة احتياطي البنوك، إنشاء مراكز استشارية متخصصة في الجانب المالي، تشجيع القروض المشتركة للبنوك لاقتسام المخاطر، إيجاد آلية لتغطية مخاطر الصرف.
* تحرير تجارة الخدمات المالية لرفع فعالية أنشطتها بأقل تكلفة.
* إعادة النظر في مشكل الضمانات، والتخلي عن دور العلاقات الشخصية في القروض.
* تشجيع صيغ التمويل الإسلامي بمنح حوافز وتفصيلات والعمل على زيادة هذه البنوك.
* إصلاح جذري للجهاز المالي والمصرفي وجعله يستجيب لاحتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وعليه يمكن أن تساهم هذه الاقتراحات في إزالة بعض صعوبات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بتسهيل التمويل للمؤسسات وإعادة التمويل للبنوك، ورفع القدرة التنافسية للبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لذلك ننادي بإنشاء مؤسسات مالية ومصرفية تحت مسمى بنك المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ويكون تعيين موظفيها بالكفاءة (دون وساطات) من كافة أطياف المجتمع الكادح وليست من طبقة اجتماعية معينة، ويكون لديهم الصبر في معاملة الطبقة الفقيرة ومتدنية الثقافة أو فئات المجتمع الأمية التي لا تجيد القراءة والكتابة وتحت إشراف هيئة مستقلة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، مع بث روح المرونة في منح القروض وعدم إجراء التعقيدات الروتينية.

المبحث الخامس

النتائج والتوصيات

لقد تناول البحث مجموعة من الأفكار التي تبرز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية، وذلك من خلال عرض مفهوم وخصائص وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وما هي آلياتها في تحقيق ذلك، وإلى أي مدى تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة الفقر، وعليه فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالي:

أولاً: النتائج

* بات في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، حيث يختلف التعريف من مكان لآخر ومن بلد لآخر حسب المعايير

المستخدمة في التعريف سواء المعايير الوظيفية أو المعايير الكمية، إلا أن أكثرها استخدام هو معيار عدد العاملين ومعيار رأس المال.

* للمشروعات الصغيرة القدرة على مواجهة العديد من مشكلات التنمية وخلق المزيد من الوظائف وأيضاً لها دور في التنمية الإقليمية، كما أنها تعمل على زيادة القيمة المضافة وبالتالي زيادة الصادرات، وكذلك تكون قادرة على جذب وتوظيف الادخار المحلي.

* تمتاز المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بسرعة الانتشار في الأقاليم والمحافظات والمناطق النائية والريفية مما يساعد على استقطاب الأيدي العاملة في هذه الأقاليم، وتخفيض حجم البطالة والفقر في اقتصاديات الدول النامية.

* إن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر يمثل قطاعاً بالغ الأهمية في هيكل قطاع الصناعة، وصاحب أولوية كبيرة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأي دولة من دول العالم حالياً.

* إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تكون أكثر استعداداً للتواؤم والتوافق مع تغيرات السوق العالمي، بالإضافة إلى قدرتها على استخدام رأس المال بصورة منتجة.

* المشروعات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنون إنتاج من النوع الأقل تطوراً والذي يستخدم في العادة الأيدي العاملة قليلة المهارة بشكل كثيف مما يترتب عليه المساهمة في حل البطالة، ثم تدريب وبناء طبقة قيادية وزيادة كفاءتها، ومن ذلك يرتفع المستوى المهاري للعمالة المشتغلة بها.

* تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر العديد من الصعوبات والتحديات والعقبات التي تعترض طريق نموها، سواء كانت معوقات في التمويل أو في التسويق أو معوقات معرفية أو إدارية أو قانونية.

* على الرغم من تعدد واختلاف المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لكن يبقى نقص التمويل هو أصعب التحديات وأهم العقبات الهيكلية لنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، حيث أن تقدم ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر يحتاج لتمويل ميسر حسن يساعد على التنمية الاقتصادية المستدامة لهذه المشروعات.

* لقد سعت الكثير من الدول النامية لتهيئة بيئة محفزة وداعمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنها فقد بذلت الدول العربية وعلى رأسهم مصر جهوداً حثيثة لتذليل الصعوبات المختلفة التي تعيق نموها، وهذا ما تم عرضه في المبحث الرابع، إلا أنه مازال تواجهها الكثير من العقبات والتحديات في جوانب مختلفة وبدرجات متباينة.

ثانياً: التوصيات

* وضع تعريف منفصل ومحدد لكل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وذلك بغرض تميزها عن بعضها البعض.

* الاهتمام برأس المال البشري، وذلك بسبب كثرة الأيدي العاملة قليلة المهارة، أي الاهتمام أولاً بالتعليم الصناعي ثم الاهتمام بتدريب الكوادر، وبالتالي رفع نسبة التوظيف والقضاء على مشكلة البطالة.

* لنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لابد من التنسيق والتكامل بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك إعداد كوادر قادرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير المشروعات متناهية الصغر.

* توفير منافذ بيع وأسواق لتسويق هذه المشروعات وتدبير التمويل اللازم للمشروعات متناهية الصغر والمتابعة المستمرة والتقويم للمشروعات متناهية الصغر.

* إنشاء قاعدة بيانات موحدة ومتخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلية يتم توحيد البيانات وإسنادها إلى جهة وحيدة متخصصة.

* أقترح إنشاء وزارة متخصصة تسمى وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإعطاء المزيد من الاهتمام لها، كما حدث في دول كثير مثل الهند وكوريا الجنوبية.

* إنشاء بنوك مصرفية صغيرة على غرار بنك الفقراء ببنجلادش(مصرف جرامين)، وأن تكون المنشأة الصغيرة هي الضامنة على القروض أو التمويل، ويتم إنشاء مؤسسات مالية ومصرفية تحت مسمى بنك المشروعات الصغيرة والمتوسطة يكون تابع لجهة متخصصة في ذلك، وتعمل على الربط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات الوساطة المالية.

* تفعيل نصوص القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

* لابد من تقديم قروض بشروط ميسرة للمشروعات متناهية الصغر لكي تنجح وتستمر مع عمل دراسة جدوى لهذه المشروعات مع الابتكار والإبداع في تقديم المنتج مما يساهم في عملية التسويق.

* لابد من مراعاة النوعية المناسبة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة لكي تناسب أذواق كافة الناس مما يشجع على التسويق الداخلي والخارجي للمنتجات مع مراعاة الجودة المستمرة للمشروعات.

* استخدام وسائل الإعلام المختلفة لتثقيف الجمهور بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهمية توظيف التكنولوجيا الحديثة في مجال هذه المشروعات والتدريب على استخدامها.

* ضرورة توفير العديد من الحوافز التشجيعية المناسبة لجذب رؤوس الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار في هذه المشروعات مثل الإعفاءات الضريبية، تخفيض أسعار الفوائد على القروض وغيرها.

* تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة تدريباً مهنياً باستخدام التقنيات الحديثة لتطوير مهاراتهم، لضمان توفير كفاءات متميزة واستقطاب كفاءات جديدة لسوق العمل، وكذلك تدريبهم على إدارة العملية الإنتاجية والتسويقية وكيفية التعامل مع الجهات المانحة.

* عقد الندوات والمؤتمرات والدراسات، وتوسيع دائرة البحث في المؤسسات التعليمية حول أهمية ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: الدراسات المستقبلية

نظراً لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في تنمية اقتصاديات الدول النامية، فإنه يجب توسيع دائرة البحث العلمي والدراسات حول أهمية هذه المشروعات ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فيجب تطوير هذه الدراسة في المستقبل حتى لا تعتبر مجرد حبر على ورق بل الحث على تنفيذها على أرض الواقع.

وعليه فإنه يجب البحث في الموضوعات التالية:

(١) سياسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحد آليات الحد من الفقر.

(٢) البنية التحتية الملائمة لتنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(٣) المستثمر الذكي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

الخاتمة:

في ضوء المشكلة البحثية موضوع الاهتمام، وبناء على الأهداف المرجوة من البحث والتي تتلخص في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في اقتصاديات الدول النامية، فإنه تبين أن موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعد بمثابة العمود الفقري لاقتصاديات الدول النامية، حيث تعمل على زيادة تدفق الأموال وتعبئتها في قنوات الاستثمار المناسبة لزيادة نموها، كما أنها تعمل على زيادة الإنتاج القومي وتخفيض نسبة البطالة ورفع نسبة التشغيل في المجتمع وتنمية الموارد البشرية.

إن الحاجة إلى تشجيع الاستثمار هو أمر محسوس في كل من الأقطار المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك بسبب ما تعانيه الصناعات الكبرى من كساد بسبب الأزمات العالمية والتي تستطيع المشروعات الصغيرة أن تتدخل ويكون لها الدور الفعال في الاقتصاد، حيث أن المشروعات الصغيرة تكون الأكثر استعداد للتواؤم والتوافق مع تغيرات السوق العالمي.

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر هي المنبع الوفير للإبداع والتجديد وضخ الابتكارات الجديدة للسوق، ويمكن القول أن أكثر من نصف الابتكارات الفنية التي ظهرت منذ القرن العشرين حتى يومنا هذا قدمتها مشروعات صغيرة.

وعليه يتوقع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في الدول النامية خلال العقود القادمة وتساهم في توفير فرص العمل اللازمة التي تناسب الزيادة السكانية المطردة وتساعد على توجيه المدخرات الصغيرة إلى الاستثمار، كما لها دور في تنمية الصادرات في حالة تحسين جودة المنتج وبذلك توفير النقد الأجنبي الذي يمكن إنفاقه على السلع الضرورية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

الكتب

* حاتم عبد المحسن أحمد، تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة "معالجة للمعوقات العملية"، منشأة المعارف بالأسكندرية، ٢٠١٨.

* د/ صلاح الدين الامام، د/ صادق الشمري، د/ إحسان صادق راشد، الشمول المالي والميزة التنافسية، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،٢٠٢٠.

* صلاح الدين حسن السيسي، إستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" ودور القطاع المصرفي، مركز الجزاء الدوليين للتدريب والبحوث والدراسات العلمية–ويكتك، إبريل ٢٠١٩.

* د/ أماني حسن يوسف، سياسات الإقراض متناهي الصغر كأحد الآليات للحد من الفقر في مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، أطروحات الدكتوراه، ٢٠١٦.

* عصام لطفي السيد، الجهاز المصرفي ودوره في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النهضة العربية، ٢٠١٥.

* أحمد غنيم، صناعة قرارات الإئتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، ٢٠٠٢.

الرسائل العلمية

* إيهاب رشدي مصطفى عبد المجيد، دور الصناعات الصغيرة في تنمية الاقتصادات النامية، رسالة دكتوراه، مقدمة لكلية الحقوق جامعة طنطا، قسم التشريعات الاقتصادية، ٢٠١٦.

* أسماء حسن بابكر جبريل، دور المشروعات الصغيرة في تخفيف حدة الفقر: دراسة ولاية القضارف– محلية القضارف للفترة ٢٠١٤–٢٠١٧م، رسالة ماجستير، مقدمة لكلية الدراسات العليا جامعة النيلين، السودان، ٢٠١٧.

المؤتمرات

* المعهد المصرفي المصري، المسابقة البحثية السابعة ٢٠١٦، بعنوان " دور الجهاز المصرفي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الرؤية المصرية ٢٠٣٠.

التقارير

* تقرير صندوق النقد العربي، بعنوان بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "الوضع الراهن والتحديات"، أكتوبر ٢٠١٧.

* التقرير السنوي لصندوق النقد العربي٢٠١٨.

بحوث ومقالات

* خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان، دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الأول، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، ٢٠٠٦.

* عوض بشير حماد سليمان، أثر التمويل الأصغر في تحقيق أهداف المشروعات الصغيرة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، مارس ٢٠١٩.

* نيفين طلعت صادق، إحتياجات المشروعات الصغيرة في مصر، جامعة عين شمس، مجلة القراءة والمعرفة، كلية التربية، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، يونيو ٢٠١٣.

* علي الهادي الحوات، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أدوات للمشاركة في التنمية، اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٧.

* بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، موضوعات في التمويل الأصغر والشمول المالي، مجلة دراسات مصرفية ومالية، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، مركز البحوث والنشر والاستشارات، يناير ٢٠١٩.

* علي سالم أرميص، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والمميزات والمشاكل التي تعترضها، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، الجامعة الأسمرية الإسلامية زلتين، كليتي الآداب والعلوم، ٢٠٠٧.

* مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، دور المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، إربد للبحوث والدراسات، جامعة إربد الأهلية، نوفمبر ٢٠٠٥.

* سيد ناجي مرتجى، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: المفهوم والمشكلات وإطار التطوير، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية، المنطقة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، يناير ٢٠٠٤.

* أشرف كمال عباس، المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الوضع الراهن والرؤية المستقبلية)، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ومركز البحوث والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٨.

* صفوت عبد السلام عوض الله، دور الصناعات الصغيرة في تحقيق التصنيع والتنمية في مصر، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، يناير ١٩٩٥.

* مقال بعنوان "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية"، بقلم دكتور سرحان سليمان، مركز النيل للإعلام بكفر الشيخ، مايو ٢٠١٦.

* ناهد علي عدس، مستقبل الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية الاقتصاد القومي، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة، القاهرة، ٢٠٠٠.

* نها ممدوح مصطفى الهرميل، عوامل نجاح المشروعات متناهية الصغر من منظور تنظيم المجتمع: دراسة مطبقة على وحدة أول طنطا للتضامن الاجتماعي، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، يناير ٢٠١٤.

* مريم رؤوف فرح، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: قوة محلية وتحرك عالمي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، يونيو ٢٠٠٤.

* فرج عبد الفتاح فرج، مشكلات التمويل في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع التطبيق على التجربة المصرية، الملتقى الدولي الأول، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، ٢٠٠٦.

* أميمة عبد الواحد أبو بكر، عمادالحسين، عطيات عبدالله فضل، الطاهر محمد سليمان، أبو بكر بخيت أبو بكر، نجاح أفضل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بإستخدام التقانات الحديثة، مجلة جامعة البحر الأحمر للعلوم الإنسانية، جامعة البحر الأحمر، يونيو ٢٠١٧.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

* Hala Elsaid, Mahmoud Al-saidand chahir zaki (Without Date), "Small and medium enterprises landscape in Egypt: New facts from anew dataset. Working paper.

* Hussein Elasrag, (June 2013), "The role of small and medium-sized enterprises in the industrial development of Egypt", MPRA paper.

* Egyptian Banking institute, SME Unit publications (First series 2009/2010), "Access to finance, forms of financing for SMEs in Egypt".

* The World Bank, international finance corporation 2013, "small and medium enterprise finance: New findings, Trends and G20/global partnership for financial inclusion progress.